

وزير الاقتصاد والتجارة: قانون المنافسة أنهى دور "لوبّي" التجار والتحكّم بالسوق والأسعار

اقرار قانون المنافسة في المجلس النيابي هو الخطوة الاولى في التأسيس لقواعد تجارية واستهلاكية يحكمها القانون، وليس تحكّم المحتكرين. لكن السؤال الذي يجمع اللبنانيون عليه: اين رقابة الدولة على اسعار المستهلك؟



وزير الاقتصاد والتجارة الدكتور امين سلام.

قانون المنافسة لا يهدف الى ضرب القطاعات، بل الى كف يد التجار الكبار من التحكم بالسوق والاسعار. فهو ينشر المنافسة الشريفة كما يحدث في كل دول العالم، هذا ما اكده وزير الاقتصاد والتجارة امين سلام لـ "الامن العام"، معتبرا ان "الوضع اليوم اسقط مقولة لبنان بلد الاقتصاد الحر، انه بلد الاقتصاد الفلتان والمسيس".

■ تسعى وزارة الاقتصاد الى حماية القدرة الشرائية للمواطن، ما هي نتائج هذه المساعي؟

□ اصبحت حماية المستهلك بالنسبة الى قضية وطنية بامتياز خلال هذه الفترة التي يستغل فيها المواطن، في ظل انعدام منطلق رقابة الدولة عموما، والتخبط المالي والمصرفي المرتبط بسعر الدولار وبالسوولة المتوافرة عند الناس وانخفاض القدرة الشرائية للمواطن. ولمست ان غالبية التجار واصحاب المصالح استغلوا الوضع في شكل سلبي، ويربطون ذلك بالحفاظ على قدرتهم للاستيراد. رغم ان وزارة الاقتصاد معنية بالدور الرقابي، لكن استنادا الى قانون حماية المستهلك هناك وزارات اخرى معنية ايضا كوزارة الصناعة التي تراقب المصانع لضمان جودة المنتجات، ووزارة الزراعة التي تراقب جودة المنتجات الزراعية وتصدر لائحة بأسعارها قبل ارسالها الى اسواق الجملة ومراكز البيع بالفرق.

■ يؤخذ على مديرية حماية المستهلك قلة عديدها لذلك لا تتمكن من مراقبة كل المراكز التجارية؟

□ لا يتجاوز عديد مديرية المستهلك 70

يجب وضع بعض التجار تحت اطار المحاسبة ضمن الجرائم المالية

متعاقدا، ولم تعط الحكومات السابقة المراقبين ادنى حقوقهم حتى يتمكنوا من اداء دورهم.

■ ما هي الاجراءات التي اتخذتها لدعم فرق مراقبة حماية المستهلك؟

□ عديد فرق الرقابة 70 مراقبا. ولا توظيف في الدولة اليوم لذا علينا "الوجود بالموجود"، خصوصا في هذه الفترة التي شهدت تلاعبا بالاسعار واحتكارا كبيرا للمواد الاولية والاساسية والغذائية وللدواء الذي يقع ضمن مسؤولية وزارة الصحة. لتفعيل عمل الرقابة طلبت من مجلس الوزراء ضرورة اعطاء الاجهزة الامنية والقضاء دورا اكبر. هناك احتكار وغش فاحشان، وقد تفاقم هذا الوضع في الفترة الاخيرة عندما لامس الدولار عتبة 33 الف ليرة. واتفق مع الامن العام وامن الدولة على توسيع نطاق تعاونهم معنا، لنتمكن من تغطية كل المناطق. كما اجريت اتصالات مباشرة وغير مباشرة مع القضاء المختص وتحديدا مع النيابة العامة

الوضع الاقتصادي سيبقى معرضاً لخطر الإنهيار

يعيش لبنان ازمتا اقتصادية ومالية جعلته عرضة لاهتزازات بنوية خطيرة، بالاضافة الى تأثير ازمتا المنطقة وتحولاتها عليه. من الخطأ الاعتقاد بأن ازمتا الاقتصادية هي نتيجة اسباب آنية ومرحلية، بل نتاج تراكمات لنظام سياسي يحمل في طياته بذور التناقضات والصراعات، ولنهج اقتصادي غير منتج تمتد جذوره الى ما قبل سنة 1990، فلم يتمكن من مواجهة التحديات وانهار مع اهتراء الوضع الداخلي بكل تشعباته الطائفية والمذهبية.

تؤكد الطبقة السياسية التي تحكم البلد، انها تعي اليوم خطورة المرحلة وتداعياتها، وتحاول لجم الانهيار باجراءات اقل ما يقال فيها انها صبت الزيت على النار، فبانت تاليا الانعكاسات السلبية على المالية العامة وعلى سعر الليرة. كذلك ظهر انعدام الثقة بقدرة الدولة على سداد جميع مستلزماتها ومستحققاتها المالية، الداخلية والخارجية، حتى انها ابدت عجزا واضحا امام صندوق النقد الدولي. في هذه الحال، يسأل المواطن عن الخطة المالية والاقتصادية للحكومة، وي طرح اهم الاسئلة المتصلة بها: ما واقع الازمة الاقتصادية والوضع المالي؟ هل ستنجح الخطة والمقاربات الرسمية في معالجتها؟ كيف ستكون تداعيات الازمة الاقتصادية على المشهد السياسي الداخلي؟

لقد وضعت خطط كثيرة اولها ما سمي بخطة بعيدا عام 2019، واعلن رئيس الحكومة يومها سعد الحريري عن خطة اقتصادية شاملة تهدف الى معالجة جميع الازمتا. لكن، على الرغم من ايجابيات هذه الخطة التي قدمت الى مؤتمر سيدر، الا انها ماتت بعد ولادتها. علما ان مؤتمر سيدر قام على هذه الركائز: برنامج انفاق استثماري بالبنى التحتية، اصلاح مالي بمعدل واحد في المئة سنويا، اصلاحات هيكلية لتحديث الادارة ومكافحة الفساد وتطوير التشريعات في عمل القطاع الخاص، اصلاحات لتحقيق الفائدة القصوى من الاستثمارات، استراتيجية لتطوير القطاعات الانتاجية وزيادة حجم الصادرات. بعد ذلك، تم تكليف الشركة العالمية ماكينزي باعداد خطة اقتصادية بقيمة مليون و300 الف دولار، تكمن اهميتها في انها صادرة عن شركة عالمية قامت بوضعها بعيدا من الضغوط او المنافع السياسية، وقد لامست خصائص المجتمع اللبناني وموارده الداخلية مما يجعلها تحدث تغييرا جوهريا لو طبقت يومها.

حكومة الرئيس حسان دياب لم تبصر خطتها النور بسبب الخلافات حيال تحديد الخسائر ولاسباب اخرى. ثم جاءت حكومة الرئيس نجيب ميقاتي التي تعمل وفق ما يقال على خطة مالية واقتصادية ستخضع للمفاوضات مع صندوق النقد الدولي مع بقاء موضوع الخلاف حول تحديد الخسائر موجودا وبقوة. ربما استعاضت الحكومة عن هذه الخطة مؤقتا، بموازنة عامة تتضمن فرض ضرائب ورسوم جديدة تتحمل عبئها الطبقة الفقيرة في الدرجة الاولى، وبعضها يحبط الاستثمارات ويؤثر سلبا على النمو الاقتصادي.

مهما تعددت الخطط العلاجية، فانه يجب معالجة مكامن الخلل الاساسية، وهي الفساد والاهدار ونهب المال العام. لذا، المطلوب اولا مكافحة الفساد، ومعالجة العجز الناجم عن مشكلة الكهرباء حيث تتجاوز الكلفة الاجمالية لاستهلاكها 3.35 مليارات دولار تتحمل منها خزينة الدولة 39%، علما انها استنزفت جيوب اللبنانيين حتى الان و"الجل على الجزائر". في المحصلة، يقف لبنان امام سيناريوهات متعددة للجم الانهيار في انتظار تغير المشهد السياسي الداخلي وعدم بقائه كما هو عليه الان، على امل في ان تسود الترتيبات الجديدة والتشكيلات الايجابية الناجمة عن مخاض المنطقة.

لا شك في ان الوضع الاقتصادي سيبقى معرضا لخطر الانهيار المستمر والخطير، ما لم يحصل تغيير جذري في بنيته، ويقوم نظام سياسي مبني على اساس وطنية حقيقية، مما يؤمن نجاح المفاوضات مع صندوق النقد الدولي من دون ان يخضع لبنان كليا لقراراته.

اقتصاد



سيُسمح لجهات كثيرة بالعودة للاستثمار في لبنان، بعيداً مما يعانيه من ازمات داخلية وسياسية. يستحيل الحديث عن استقرار السوق قبل الوصول الى هذه المرحلة.

■ هل يحق للتجار رفع اسعار السلع والمواد المستوردة مسبقاً قبل اقرار زيادة الرسم الجمركي؟

□ لمنع استغلال الدولار الجمركي، بدأنا الحصول على لوائح الاسعار واتخذنا اجراءات مع وزارة المال والجمارك لمعرفة انواع المواد التي تدخل واسعارها وبلد المنشأ وكمياتها، لأن اخطر شيء يمكن استغلاله من خلال الدولار الجمركي هو احتكار البضائع وتخزينها، طمعا في تحقيق ارباح هائلة بعد ارتفاع اسعارها. لقد حرصنا على استثناء كل المواد الغذائية من رسم الدولار الجمركي.

ع. ش

الى 30 الف ليرة. التاجر يؤكد تأثير مادة المازوت بنسبة 70% على الكلفة الاجمالية، والسبب عجز الدولة عن تأمين الكهرباء ما ينعكس على كلفة الصناعة والتجارة، لذلك انها فجوة لا يمكن التغاضي عنها. ان تنفيذ خطة الكهرباء بالكامل او زيادة ساعات التغذية، من العناصر الاساسية التي ستساعد على خفض كلفة السلع المصنعة محلياً والمستوردة من الخارج. لا يجب اغفال مطلب صندوق النقد للخروج مما نحن فيه، والمتمثل بوضع خطة التعافي المالي والاقتصادي لاصلاح الخلل الموجود، ومن ثم اعادة فتح المصارف وتبيان عملية عودة النمو كي يسترد المصرف ما اقرضنا اياه من مال. وهذا المسار يفيد كثيرا على ارض الواقع لجهة تعزيز الثقة واعادة ضخ الاموال في الاسواق وتحرك المستثمرين، خصوصا اننا على يقين بأن الاتفاق مع صندوق النقد

العجلة الاقتصادية، مما يخفض سعر الدولار فتستقر الاسعار.

■ مشروع الموازنة العامة يفرض رسوما وضرائب مقلّعة، كيف يمكن المواطن تحمل رسوم تدفع من راتبه المتهالك ومن سيؤمن ما سيفرض عليه؟

□ ولدت الموازنة بعد درسها والتدقيق في ارقامها وتعديلها، مع التأكيد على انها طارئة في احوال طارئة، ولا يمكن السير فيها خلال عام 2023. لكن للوصول الى الاستقرار الاقتصادي المنشود لا بد من وضع خطة للكهرباء لانها العنصر الرئيسي في كل الحركة الاقتصادية. خلافاً للمستمر مع التجار هو موضوع الكهرباء، نظرا الى انعكاس وضعها واسعارها على اسعار السلع والخدمات والمواد الغذائية خصوصا الخبز، الذي لولا تدخل المستثمر لوصلت ربطة الخبز

فقلت تعديل مشروع قانون حماية المستهلك وقانون المنافسة الذي عمل عليه اكثر من خمسة وزراء ولم يتمكنوا من اقراره في مجلس النواب. وتعود الاسباب الى قدرة "لوبي" التجار الكبار وتأثيرهم على السياسيين من خلال قانون الوكالات الحصرية، الذي يعود تاريخه الى ما قبل الحرب اللبنانية عندما كان لبنان في حاجة الى الاستثمار. هناك نحو 15 تاجرا تمكنوا من بسط سيطرتهم على السوق التجارية بمختلف قطاعاتها، وعلى حجم الاستيراد والاسعار والتوزيع ولمن وكيف توزع السلع والمواد. اليوم تغير الوضع، فبعد دخول صندوق النقد كان لا بد من وضع قانون اصلاحي شامل يتعلق بالمنافسة يتم من خلاله تعديل الاسعار وتصحيحها. وافر هذا القانون في مجلس النواب وانتهت حماية الدولة للوكالات الحصرية. وتلقيت سيلا من الاتصالات من التجار اعتراضا على هذا القانون مكررين الكلام المتعلق بوجهة لبنان الاقتصادية والوكالات المميزة، وغيرها من الشعارات التي لم تعد قائمة، وحولت وجهة لبنان الى الاحتكار والبلد الاكثر غلاء. قانون المنافسة لا يهدف الى ضرب القطاعات بل الى كف يد التجار الكبار من التحكم بالسوق والاسعار. انه ينشر المنافسة الشريفة كما يحصل في كل دول العالم. وقد اسقط الوضع اليوم مقولة لبنان بلد الاقتصاد الحر، انه بلد الاقتصاد "الفلتان والمسيس". قانون المنافسة اصلاحي بامتياز وعند تطبيقه ستتغير الامور وستفتح السوق لكل من يريد الاستثمار فيها، وتبقى شريحة المتعاقدين قائمة كما يحدث في كل دول العالم. اما بالنسبة الى تعديل قانون حماية المستهلك، فقد طلبت تحديدا تعديل المواد المتعلقة بالعقاب وقيمة محاضر الضبط والسرعة في التنفيذ. على ان يدرس بعدها مشروع قانون جديد لحماية المستهلك، وهو امر يحتاج الى وقت ومتعذر حاليا. نأمل مع انجاز المرحلة التشريعية، التوصل مع صندوق النقد الى اتفاق نهائي لاعادة ضخ السيولة لتحريك

هل تمكنتم من معرفة نقاط الخلل في عملية الرقابة؟

□ بعد خطوة التعاون مع الاجهزة الامنية والقضاء توسعت دائرة العمل، وتم البحث مع وزارة المال والمجلس الاعلى للجمارك في كيفية تزويد الوزارة جداول وبيانات اسعار المواد والسلع المستوردة بشكل مفصل ودقيق. لذلك نسعى للعمل ضمن القانون والارقام، وبدأنا عقد ورش عمل لدرس سبل عملية لتبادل المعلومات القيمة التي تسمح لنا بالعمل وفق منهجية تبطل اي ادعاء من التجار بالتهرب من تسليم اللوائح الدقيقة والشفافة ومن تحمل المسؤولية. وستوضح من خلال هذا التعاون كل الارقام وسيبين لنا سعر كل سلعة انطلقا من بلد المنشأ مروراً بالمرفأ والمطار وصولاً الى التجار، ومن ثم الى مراكز البيع. ان سلوك هذا الطريق لا يزال طويلاً مع التجار ومراكز البيع، اذ نحتاج قبل ذلك الى الاستقرار الاقتصادي وضبط سعر الصرف المبني على معطيات اقتصادية. لذا، فان الآلية التي ننفذها ستخلق نوعاً من المسؤولية والشفافية في مراقبة الاسعار يوميا. واطلقت مبادرة جديدة، وهي بعنوان "المواطن والمراقب" بالتنسيق مع المجتمع المدني الذي يضم محامين ومجازين في المحاسبة ابدوا رغبتهم في مواكبة فرق رقابة حماية المستهلك طوعاً لمساعدتهم في القضايا المحاسبية والقانونية. هناك دور مهم جدا للبلديات وعددها 1055، وتملك صلاحيات قانونية اكثر من وزارة الاقتصاد وطلبنا منها التعاون والقيام بدورها.

ما هو موقف التجار من كل الاجراءات التي تقومون بها؟

□ ناقشت الموضوع من كل جوانبه مع التجار، وكان جوابهم ان لديهم اتفاقاً سابقاً مع الوزارة في كيفية التعامل وتبادل المعلومات. هذا المنطق مرفوض في المطلق واي مخالفة سيحاسب عليها التاجر. لا اؤمن بالاتفاقات، هناك قانون يجب تطبيقه.

المواطن امام ارتفاع خطير في الاسعار ولا علاقة له بأي وضع اقتصادي بل سببه عدد قليل من المستوردين والتجار وبعض المصرفيين يتحكمون بالاسواق، لماذا لا تضربون مباشرة على هذه الناحية كوزارة اقتصاد؟

□ موضوع الرقابة والتفتيش مهم، لكن لن يكون طريق الخلاص من الغش والاحتكار والنصب. هناك مشكلة تشريعية مزمنة تتعلق بالوكالات الحصرية واحتكار السوق، ولم يكتب لأي مشروع قانون المرور في مجلس النواب. فمع انطلاق المفاوضات مع صندوق النقد الدولي سنتل عن اهم الاصلاحات المطلوبة في وزارة الاقتصاد،

هل تجاوزت البلديات مع طلب الوزارة؟

□ المفاجأة ان تجاوب البلديات لم يتجاوز 20%. الاسباب كثيرة لكن غير مقنعة وغير مطمئنة، منها مثلاً رئيس بلدية شريك في مولد كهربائي واخر شريك مع صاحب سوبرماركت وحتى شركاء في اكثر من مصلحة، وهناك اسباب تحمل في طياتها الف مخالفة.

■ اين سلطة وزارة الداخلية؟

□ بحثت مع وزير الداخلية في ضرورة